مجلس بلدية الرمّان يقرّ موازنة 2023 بزيادة 12% وسط اعتراض عضوين

جلسة استمرت 9 ساعات وشهدت انسحاب العضوين من القاعة قبل التصويت

الرمّان – 4 تشرين الثاني 2022: أقرّ مجلس بلدية الرمّان في جلسة علنية عقدها مساء الخميس موازنة العام المقبل بقيمة 18 مليونا و640 ألف دينار، بزيادة 12% عن موازنة العام الجاري. وصوّت لصالح الموازنة خمسة أعضاء من أصل سبعة، فيما انسحب العضوان المعترضان قبل التصويت احتجاجا على ما وصفاه بغياب الشفافية في توزيع المشاريع. واستمرت الجلسة نحو 9 ساعات.

وتضمنت الموازنة رفع رسم النظافة المنزلية من 35 إلى 40 دينارا سنويا، ورسم الإنارة من 20 إلى 24 دينارا، إضافة إلى رسم جديد على المحال التجارية في شارع المتنبي الرئيسي بقيمة 60 دينارا سنويا. وقال رئيس البلدية سليم الحوراني إن الزيادة ضرورية لتغطية عجز متراكم وتمويل مشاريع الصرف الصحي.

وأعلن العضوان المعترضان، وهما نجلاء الزعبي وفادي منصور، أنهما سيقدمان طعنا إداريا أمام محكمة الرمّان، مشيرين إلى أن الجلسة لم تمنح الأعضاء الوقت الكافي لدراسة الأرقام قبل التصويت. وقالت الزعبي: «طلبنا تأجيلا لأسبوع واحد فقط، فرُفض طلبنا بحجة أن الموعد القانوني يقترب، وهذا غير مقبول».

في المقابل، أكد الحوراني أن الموازنة خضعت لعشر جلسات استماع عامة وأن جميع الملاحظات المكتوبة أُدرجت في محضر الجلسة. وأضاف أن البلدية ستعقد لقاءات مع أصحاب المحال المتضررين من رسم الإنارة الجديد قبل بدء تطبيقه في مطلع العام المقبل.

وتشمل المشاريع الممولة من الموازنة تعبيد 14 كيلومترا من الطرق الداخلية، وإنشاء ممشى على ضفة وادي الرمّان بطول 2.3 كلم، وتوسعة مدرسة الزيتونة الثانوية للبنات. كما خصصت الموازنة 1.2 مليون دينار لشراء حافلتين جديدتين لخط النقل العام الذي يربط الرمّان بمدينة عين الصفصاف المجاورة.

وتأتي الموازنة في ظل تراجع إيرادات البلدية بنسبة 8% خلال العام الجاري، بسبب انخفاض عدد الزوار الذي أثر على مبيعات المحال والمطاعم. وقال الحوراني إن البلدية «لا تريد أن تعيش على الديون، لكننا لا نستطيع أيضا أن نترك الشوارع تتهاوى».

ومن المقرر أن تعقد لجنة الرقابة المالية في البلدية جلسة علنية في 15 كانون الأول لمناقشة تقرير ربع سنوي عن تنفيذ الموازنة الحالية، وهي الجلسة التي يطالب المعترضون بأن تكون فرصة لمراجعة بعض البنود قبل إقرار الموازنة الجديدة.